لماذا هذه السلسلة

من منطلق الالتزام بالمسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتق المشتغلين بالعلم عامة، وبالعلوم الاجتماعية بوجه خاص رأينا أن نقدم هذه السلسلة من المؤلفات فى موضوعات علم النفس المختلفة. ومن المنطلق ذاته اخترنا لها الاسم الدال على توجُّهها الرئيسى، «علم النفس فى حياتنا الاجتماعية»؛ ذلك أنها تهدف أساسًا إلى إثراء حياتنا الاجتماعية بالمعنى الخاص (حيث التطبيقات المحددة فى مجالات اجتماعية بعينها)، وبالمعنى العام (حيث إتاحة المزيد من المعارف العلمية الحديثة حول سلوكيات البشر لينهل منها الفكر الشائع فى مجتمعنا).

وإحقاقًا للحق فقد تولدت فكرة إصدار هذه السلسلة فى ثنايا حوار كان يجمع بين الوضوح والهدوء والحسم، جرى أولا بينى وبين الصديق العزيز الأستاذ الدكتور جابر عصفور. وكنت أحاول الاستئناس برأيه فى نشر مجموعة من دراساتى العلمية لها من الصفات ما يجعلها وسَطًا بين العام والخاص، قراءة واستيعاباً، فما لبث الدكتور عصفور أن أشار بأن أعهد بأمانة النشر إلى الناشر المرموق الأستاذ محمد رشاد، صاحب «الدار المصرية اللبنانية»، ثم بادر بالسعى الحثيث فى عقد آصرة علاقة متميزة بينى وبين الأستاذ رشاد قوامها التسليم مسبَّقا بالتقدير والإعزاز المتبادلين. والتقيت بالأستاذ رشاد فأسعدنى اللقاء سواء على المستوى الإنسانى أو على المستوى العملى فى تحركه نحو الإنجاز المتميز، لم يكن فى مخططى عند فاتحة الحديث سوى نشر كتاب واحد، فإذا بالرجل يأخذ زمام المبادرة فيطرح للنقاش اقتراحا بأن يكون هذا الكتاب فاتحة تعاون بيننا لنشر سلسلة من الكتب فى مجال العلوم النفسية الحديثة. ولقى الاقتراح عندى ترحيبا ورجاء بالتوفيق. واقتضى ذلك إعادة النظر فى البناء الداخلى للكتاب الذى أثار هذا التسلسل الخصب من اللقاءات والمناقشات والمقترحات. وكان جوهر السؤال المطروح أمامى فى هذا الصدد هو: هل يُنشر الكتاب بتصميمه الأساسى الذى

وضعتُه له منذ شغلنى أمره؟ ولم أجد الإجابة ميسورة عندما بدأت الدخول فى هذا المنعطف من التفكير، وكان السبب الرئيسى لهذا العُسْر يتمثل فى الطبيعة الخاصة للكتاب، وما فرضته هذه الطبيعة الخاصة علىَّ من ضرورة العناية بالنظر فى عدد من المفاضلات بين محاسن الإبقاء على التصميم الأصلى ومخاطره.

كان التصميم الأصلى يقضى بأن يضم الكتاب بين دفتيه حوالى ثلاثين فصلا، تتوزع موضوعاتها بين ستة أبواب كبرى فى علم النفس وحوله. وقد سبق لى أن نشرت هذه الفصول جميعا كدراسات متفرقة (فى دوريات متعددة)، وكان بعض هذه الدراسات نظريا والبعض الآخر عمليا، وقد امتدت تواريخ نشرها على مدى أكثر من خمسين عاما (من ١٩٤٦ إلى ١٩٩٨) هى عمر اشتغالى بعلم النفس دراسة وتدريسا وتطبيقا، كان هذا هو التصميم الأساسى للكتاب فى صورته المبكرة؛ وكان ببنيته هذه يحمل إلى القراء عددا من الرسائل؛ بدءًا من دعوتهم إلى إطلالة على مساحات من الآفاق الرحبة لمباحث علم النفس وتطبيقاته، وانتهاء إلى حثّهم (كرأى عام ورأى خاص) على الاستزادة ما أمكن من ترسيخ دعائم هذا العلم وحسن توظيفه فى مجتمعنا المصرى خاصة والعربى عامة. وبين نقطتى البدء والانتهاء كان تصميم الكتاب يحمل رسائل أخرى، فى مقدمتها رسالة ضمنية موجهة إلى من يهمه أمر التاريخ للاشتغال بالفكر العلمى، والفكر العلمى الاجتماعى بوجه خاص، كيف وقع هذا الاشتغال لرجل كرَّس حياته فى هذا السبيل؛ كيف كان المسار؟ وما الذى حكم توجهاته؟ وماذا تحكم فى منعطفاته؟ هكذا كان التصميم الأصلى للكتاب، وتلك كانت مضامين الرسائل التى رجوت أن يحملها إلى القراء.

وعندما أعدتُ النظر فى الأمر بعد ما كان من لقاءات ومناقشات وجدتُنى أمام منظور جديد يحفظ على التصميم الجوهر ويضحّى بالشكل؛ فمضمون الكتاب باق كما هو ولكن فى صورة جديدة، فبدلا من كتاب واحد ضخم يقع فى ستة أبواب، يتوزع هذا الكيان بين أربعة كتب ذات أحجام وسط وانتهى بى الأمر إلى ارتضاء هذه الصورة الأخيرة لأسباب عملية، ليس أقلَّها التيسير على القارىء

بشتى معانى التيسير. ثم إن هذه الكتب الأربعة سوف تكون أمام القارىء بمثابة عينة واضحة الدلالة على نوع الكتب التالية التى يمكنه أن يتوقع صدورها فى إطار سلسلة «علم النفس فى حياتنا الاجتماعية» كما نخطط لها.

هكذا فى كلمات موجزة وأمينة يسعدنى أن أقدم للقارىء قصة هذه السلسلة من الكتب، كيف بدأت وكيف تبلورت فى الطريق إلى التنفيذ. وقد أثبتُّ لأصحاب الفضل فضلهم فى هذا الشأن. راجيا التوفيق لنا جميعا فيما التقينا حوله.

مصطفى سويف

يونية ١٩٩٩

تصدير

هذا هو الكتاب الثالث فى سلسلة «علم النفس فى حياتنا الاجتماعية»، وفيه نتناول مشكلة تعاطى المخدرات وكيفية التصدى لدراستها والحد من انتشارها باستخدام الأساليب العلمية المنضبطة. وقد شغلنى الاهتمام بهذه المشكلة بحثا وتطبيقا منذ ما يزيد على أربعين سنة (منذ نوفمبر ١٩٥٧)، وتعددت الجهات التى تعاونت معها فى توظيف هذا الاهتمام بالقدر المستطاع، وفى مقدمتها هيئة «البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات» بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (هنا فى مصر)، حيث لايزال التعاون يمضى على قدم وساق، ولجان خبراء بحوث المخدرات بهيئة الصحة العالمية (فى جنيف) حيث استمر التعاون لمدة خمسة وعشرين عاما متوالية (منذ ديسمبر ١٩٧٠ حتى مايو ١٩٩٥)، ولجنة المستشارين العلميين المنبثقة عن المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٤٩ فى ٣٠ مايو سنة ١٩٩٠ (وقد انتهى العمل باللجنة فى نوفمبر سنة ١٩٩٦).

فى هذا الخضم من النشاطات البحثية والتطبيقية أتيح لى أن أنشر عددا كبيرا من الأعمال العلمية متفاوتة التوجهات والأحجام، قدر لبعضها أن ينشر فى الخارج (باللغة الإنجليزية)، وقدر للبعض الآخر النشر فى الداخل (بالعربية)، وللبعض الثالث أن ينشر فى الخارج والداخل معاً. وفى الكتاب الراهن يطيب لى أن أقدم نخبة تتألف من سبع دراسات (سبق نشرها متفرقة) يكمل بعضها بعضا فى عرض مشكلة المخدرات من أهم وجهات النظر وأكثرها إثراء لعلم الدارسين والمطبقين ومهاراتهم، وهى فى الوقت نفسه ملائمة للقارىء العام والخاص على السواء.

فى هذا العدد نستهل الكتاب بفصل يحمل العنوان الآتى: «**مشكلة المخدرات بنظرة علمية**» ، نوضح فيه أن النظرة العلمية تقضى بأن نتنبه منذ بداية الطريق

إلى أن مشكلة المخدرات ذات أبعاد ثلاثة، هى أولا: العرض والطلب (أو ما يشبه أن يكون الجانب الاقتصادى القانونى)، وثانيا: الاضطرابات الصحية المصاحبة للتعاطى والمترتبة عليه، وثالثا: المشكلات الاجتماعية المرتبطة بها. ومن أهم الأسئلة التى يثيرها البعد الخاص بالعرض والطلب تقدير حجم كل منهما بأسلوب علمى دقيق؛ أما فيما يتعلق ببُعدى الاضطرابات الصحية والمشكلات الاجتماعية فأهم الأسئلة تتعلق بالجهود الوقائية والعلاجية. **والفصل الثانى** من الكتاب يحمل عنوان «**تعاطى المخدرات بين الشباب**»، وفى هذا الفصل نناقش كيف أن مشكلة المخدرات شديدة الأهمية بالنسبة للمجتمع لأنها تمسُّه فى أمنه وفى اقتصادياته، كما أنها شديدة التعقد لأنها تنفذ بآثارها إلى جميع مستويات الحياة فى المجتمع وفى الفرد، فى حاضر كل منهما ومستقبله. وقد حاولنا أن نقدم بعض النماذج من نتائج بحوثنا الميدانية المصرية على فئات متنوعة من الشباب المصريين وذلك سعيًا منا إلى تحقيق هدفين: أولهما توضيح ماذا نعنى بأهمية المشكلة وتعقدها، وثانيهما تقديم أمثلة محددة للكيفية التى يمكن بها أن نستفيد من هذه النتائج فى صياغة بعض البرامج الوقائية. **والفصل الثالث** من الكتاب دعوة صريحة موجهة إلى الدارسين والمخططين للبرامج وواضعى السياسات بضرورة الاهتمام بإجراء المسوح الميدانية بالمواصفات العلمية التى تضمن لها الدقة فى قياس ما هو حادث فعلا فى شرائح المجتمع المختلفة من أمور تتعلق بمشكلة المخدرات، لأن التصدى لهذه المشكلة بأسلوب ناجح يقتضى أولا وقبل كل شىء أن يكون لدينا تقدير لحجمها على درجة معقولة من الدقة، وتصور واضح لأهم خصائصها من حيث التوزيع الاجتماعى لتعاطى المواد الإدمانية المختلفة. وبدون هذه المسوح الميدانية المنضبطة يظل أى كلام عن مشكلة تعاطى المخدرات كلاما خطابيا لا يجدى. **وفى الفصل الرابع** يجد القارىء عرضا يجمع بين الإيجاز والوضوح لأهم إسهامات العلوم الاجتماعية فى إلقاء الأضواء على العوامل الاجتماعية الفاعلة فى مشكلة المخدرات، بدءًا بالمقدمات الحضارية والاجتماعية والسيكولوجية التى تجعل البعض يُقدمون والآخرين لا يقدمون على

التعاطى؛ فهناك التنميط الحضارى، وهناك الأدوار التى تقوم بها الآليات الاجتماعية المختلفة فى هذا الصدد، ثم هناك العوامل النفسية المتعددة. وكما أسهمت العلوم الاجتماعية فى الكشف عن كثير من العوامل المؤدية إلى التعاطى، أسهمت كذلك فى الإبانة عن النتائج الناجمة عنه؛ النتائج السلوكية من حيث ارتباطها باختلال وظائف نفسية بعينها، وكذلك النتائج السلوكية كما تتشكل فى قوالب اجتماعية معينة كالجريمة بأشكالها ومستوياتها المختلفة، والتدهور الاجتماعى للفرد والأسرة، وحوادث الطرق... الخ. **أما الفصلان الخامس والسادس** فقد ناقشنا فيهما عددا من الدروس المستفادة من طول اشتغالنا العلمى بمشكلة المخدرات؛ قدمنا فى **الفصل الخامس** ثمانية دروس بالغة الأهمية بالنسبة لدارسى المستقبل ممن يتصدون للبحث فى هذا النوع من المشكلات النفسية الاجتماعية شديدة التعقيد. وفى **الفصل السادس** ناقشنا درسين أمكن استخلاصهما من الخبرة المصرية العامة فى علاج مشكلة المخدرات، يتعلق أحدهما بالدولة وما تقدمه أحيانا من حلول جزئية بدعوى أن هذه حلول مؤقتة، ولكنها لا تلبث أن تصير حلولا دائمة غير مجدية. والدرس الثانى يتعلق بالتصدى المرتجل الذى يتطوع البعض للقيام به دون أية دراية بالعوامل الفاعلة فى المشكلة على حقيقتها، وفى هذا ما فيه من بذل جهود غير مجدية قد تضر أكثر مما تنفع. وأخيراً فقد عرضنا فى **الفصل السابع** مشروع «سياسة وقائية متكاملة فى مواجهة مشكلات الإدمان فى مصر»، وكان هذا الفصل محاضرة أليقناها فى «المؤتمر العربى الأول لمواجهة مشكلات الإدمان»، بمناسبة انعقاده فى القاهرة فى سبتمبر سنة ١٩٨٨. وقد أرسينا فى هذه المحاضرة الخطوط العريضة لما فصّلنا القول فيه فيما بعد فى تقرير مسهب صدر عن «لجنة المستشارين العلميين» المشار إليها فى صدر هذا التقديم، وكان عنوان التقرير: «استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر». وقد صدر فى يناير سنة ١٩٩٣.

بهذا الفصل السابع نختتم جولتنا فى مجال اشتغالنا بمشكلة المخدرات دراسة وتطبيقا.

وما أرجوه أن أكون قد وفّقتُ فى اختيار المادة العلمية والعملية التى قدمتُها للقارىء فى هذا الكتاب لتزويده ببصيرة تجمع بين العلم الجاد والتوجيه العملى الأمين.

د. مصطفى سويف

القاهرة فى أغسطس ١٩٩٩